Vision Foundation
for Strategic Studies

تقييم هيكلية الأحزاب السياسية
في إقليم كوردستان

الباحثون:

أ.د.إسماعيل نامق, أ.م.د.سَروَر محمد, لانه سردار

٢٠٢٥

Sulaymaniyah, Ashty,
Opposite to Azadi Park

www.visionfoundationiq.org

+964 772 330 0005

نوع المنشور:
بحث تحليلي

بالموضوع :
سياسي

الباحثون:
أ.د.إسماعيل نامق
أ.م.د.سَروَر محمد
لانه سردار

بيان المؤسسة:

إن مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية تسعى من أجل فهم متوازن وبناء مستقبل مزدهر ومتطور لإقليم كوردستان والعراق، وذلك عبر إجراء الدراسات والبحوث الأكاديمية عن مختلف المشكلات والأزمات المعاصرة وإيجاد حلول تطبيقية لها. نحن نريد – كمهمة أساسية تتولاها مؤسستنا وهي حماية بلدنا وتطويره – أن نقدم رؤية واضحة وخارطة طريق مناسبة عبر إجراء دراسات استراتيجية لواضعي السياسات ومراكز القرار في كل من الحكومتين: الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان وكل من السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وللرأي العام والمجتمع الدولي.

ملاحظة:

إن المعلومات الواردة في هذا البحث والاستنتاجات والتوصيات المقدمة فيه تعبر عن رأي الباحثين، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسستنا ورأيها.

حقوق النشر محفوظة (٢٠٢٥)

INFO@VFSSIQ.ORG
WWW.VFSSIQ.ORG

الملخص:

اعتمد الباحثون في هذا البحث على منهج تحليلي لتحليل أنماط هيكلية الأحزاب، إضافة إلى تحليل النصوص الدستورية الخاصة بالأحزاب في إقليم كوردستان، وتقييمها. وفي النتيجة توصلنا إلى أن الأحزاب بين اختيارين: إما تغيير الهيكلية العمودية التقليدية لها، وتصغير هذه الهيكلية وإعادة صياغتها على أساس دوائر انتخابية، وإما التحول إلى حزب انتخابي للمصوّتين تكون له مجموعة نشاطات أثناء إجراء الانتخابات لا أكثر. لذلك اقترحنا إعادة لصياغة هيكلية الأحزاب السياسية، بصورة تكون لها أعضاء قليلون، مقابل عدد كبير من الأصدقاء والمؤيدين، أي تكون الهيكلية مزجا بين الهيكل العمودي والهيكل الأفقي.

من جانب آخر لاحظ الباحثون أن وجود قانونين في إقليم كوردستان والعراق يشكل عبئا ماليا وإجرائيا للأحزاب السياسية، وبسبب التضارب والتعارض بين أحكام القانونين تَحْدُث مشاكلُ للمكانة القانونية للأحزاب، لذلك من الأحسن أن يوجد قانون واحد ينظم شؤون الأحزاب السياسية، وإذا كان لابد من وجود قانونين أحدهما للحكومة الاتحادية والآخر لحكومات الأقاليم، فليكن بالصورة التالية: إذا حصل حزب سياسي على ترخيص التأسيس بموجب قانون الحكومة الاتحادية فليكن هذا الحزب معترفا به في الإقليم، وإذا أسِّسَ حزب سياسي بموجب القانون النافذ في الأقاليم، فليسجل لدى الحكومة الاتحادية فقط دون الحاجة إلى إعادة إجراءات التأسيس.

المقدمة:

إن الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان، تأسس بعضها في عهد الثورة المسلحة والنضال في الجبال أثناء كونها معارضة للحكومة العراقية آنذاك، فجرى بناؤها على أساس هيكلية تنظيمية عمودية معتمدة على روابط من التدرج في العضوية والمركزية في القرار. وبعضها الآخر أحزاب انتخابية وأحزاب المصوّتين منبثقة من رحم الواقع الجديد الذي أفرزته الديمقراطية والتعددية، فهذه الأحزاب تمتلك عددا قليلا من الأعضاء ومن المقار الحزبية.

إذًا، فنحن أمام نمطين للعمل الحزبي، كلاهما يعملان في ميدان واحد وبيئة واحدة، يتفاعلان ويؤثران في بعضهما، وتدعم القوانين ـ مباشرة أو بصورة غير مباشرة ـ كلا النمطين ولا ترفضهما، فعلى سبيل المثال توجب قوانين تنظيم الأحزاب السياسية أن يكون لكل حزب عدد من الأعضاء، لا يقل ـ بموجب القانون المرقم (٣٦) لسنة (٢٠١٥) العراقي ـ عن ألفي عضو، أما بموجب قانون الأحزاب في إقليم كوردستان المرقم (١٧) لسنة (١٩٩٣) فينبغي ألا يقل عدد الأعضاء عن (٥٠٠) عضو، هذا في وقت تحث قوانين الانتخابات على نمط الحزب الانتخابي.

لذلك تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتعامل مع ميراث قديم للعمل الحزبي وواقع سياسي واجتماعي جديد، ومع قوانين قديمة وحديثة متعددة.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في أن بعض الأحزاب السياسية تأسست وفق قانون الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان المرقم (١٧) لسنة (١٩٩٣)، وتعمل على أساسه، ونظمت الهيكلية التنظيمية لها على ضوئه، في وقت يحتاج هذا القانون وكذلك هيكلية تلك الأحزاب السياسية إلى تحديث نتيجة التغييرات التي حدثت في بيئة العمل السياسي، هذه من جهة، ومن جهة أخرى فالقانون النافذ الخاص بشؤون الأحزاب في الحكومة الاتحادية هو قانون الأحزاب السياسية المرقم (٣٦) لسنة (٢٠١٥)، ويُطبَّق على إقليم كوردستان أيضا، لذلك فإن وجود قانونين في وقت واحد وتطبيقهما على الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان قد يؤدي إلى نشوء الاختلاف والتعارض في الحكم والمكانة القانونية، ونحن في هذا البحث نحاول جاهدين عرض هاتين المشكلتين وإيجاد الحل الأنسب لهما.

هدف البحث:

هدفنا في هذا البحث ما يأتي:

١.عرض هيكلية الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان، كي نعرف مدى ملاءمة هذه الهيكلية مع التغييرات التى حدثت وتَحْدُثُ في بيئة العمل السياسي في إقليم كوردستان.
٢.بيان موقف القوانين المتعلقة بالعمل السياسي، ولاسيما قوانين تنظيم الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، بغية عرض محاسنها ومساوئها، وبيان مدى رعاية تلك القوانين للمعايير الدولية، وإلى أي مدى تعد تلك القوانين استجابة للواقع الجديد المستجد في الإقليم؟

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على منهج تحليلي لتحليل أنماط هيلكية الأحزاب وتحليل النصوص القانونية ذات الشأن وتمحيصها وتقييمها، ولجمع البيانات والمعلومات الضرورية استند الباحثون إلى حلقة حوار لـ(مجموعة التركيز) (Focus Group)، تتكون من (١٠) أشخاص، وهم أعضاء متقدمون في تنظيمات الأحزاب السياسية، وشخصيات أكاديمية، وقانونيون، وأعضاء برلمان، ومحامون.

نظرة عامة على تأريخ الأحزاب السياسية:

ينظر سابقا إلى الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان، ولا سيما الحزب الدمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، أنها منظمات تحررية وطنية، لكن بعد سنة (١٩٩٢) وتأسيس البرلمان وحكومة الإقليم واندلاع الحرب الأهلية وانقسام الإقليم على إدارتين ثم توحيدهما في نمط إداري واحد هش، تلاها عدم توفير الخدمات، فالأزمة الاقتصادية، فعدم الشفافية الاقتصادية، كل ذلك أسهم في تغيير هذه النظرة عند المواطنين وأدى إلى إحباط الناس عنهم وعدم بناء الآمال عليهم فخابت آمالهم.
تغير الحال، إذ أعاد ظهور الأحزاب المعارضة في السنوات الأخيرة بعض الأمل إلى الناس، مع أن هذه الأحزاب لم تستطع إزالة عقبة اليأس والإحباط عندهم كليا، نظرا لعدم استمرارية دورها وبقاء تأثيرها، أو بسبب انضمامها إلى نظام المصالح الشخصية الخاصة بها عبر المشاركة في نظام الحكم والضلوع في العمل التجاري في الإقليم.
جدير بالذكر أن إقليم كوردستان يمتلك ثروة طبيعية هائلة، إضافة إلى امتلاكه طبقة شابة ومتعلمة، لكن بسبب غياب استراتيجية راسخة ثابتة تعرّض الإقليم لمشاكل اقتصادية واجتماعية جَمّة، كمشكلة البطالة عند الشباب، والاعتماد الكبير على واردات النفط، وضعف تطور القطاع الخاص، وعدم توفير الخدمات العامة بصورة مناسبة تلبي حاجيات المواطنين، والسبب الأساس لهذه المشكلات عبارة عن عدم امتلاك تجربة في إدارة الأحزاب وتوجيهها.

وتتلخص المشكلات بصورة عامة في النقاط الآتية:
١. المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة.
٢. ضعف القطاع الخاص.
٣. مشكلة عدم وجود نظام مصرفي قوي وضعف الدعم لتعزيز المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، أضعفت القطاع الخاص في الإقليم، وتتجلى هذه المشكلة الرئيسة في التوجيه السياسي الذي جمع فرص الاستثمار والتطور الاقتصادي في يد أقلية سياسية دون سواها.
٤. ارتبط اقتصاد الإقليم ارتباطا وثيقا بتصدير النفط، وهذا يعني أن أي تغيير في سعر النفط أو تدهور الوضع السياسي وحدوث الأزمات السياسية مع بغداد، يؤدي إلى أزمة كبيرة لسكان الإقليم، لأن (٩٤%) من واردات الميزانية العامة تعتمد على واردات النفط، وهذا جعل من إقليم كوردستان ضحية للتغييرات الدولية.

٥. التمييز على أساس الجنس وضعف مشاركة الشباب: للنساء والشباب مشاركة ضئيلة في مراكز صنع القرار الاقتصادي والسياسي، توضع عراقيل عدة أمام وصولهم إلى المناصب العليا في المجالين المذكورين، هذا في وقت تشكل النساء قرابة نصف المجتمع الكوردي، مع حصولهنّ على (١٨%) فقط من مجموع المناصب العليا في الإقليم، كذلك الحال بالنسبة للشباب إذ يشكلون (٦٥%) من إجمالي سكان الإقليم، لكن النسبة الأكبر من البطالة منتشرة بين هذه الطبقة.

٦. الخدمات العامة ضعيفة للغاية، تطور قليل وإدارة غير فعالة في هذا القطاع الخدمي، فنسبة الراضين عن الخدمات الصحية في سنة (٢٠٢٣) عبارة عن (٣٤%) فقط، والراضون عن الخدمات في قطاع التربية (٤٢%)، وهذا الوضع وليد توزيع المصادر والثروات على وفق المصالح الشخصية وليس على أساس الحاجات الحقيقية للمواطنين.

٧. الفائض الكبير في نسبة الموظفين في المؤسسات العامة في الإقليم: يُنفق أكثر من (٦٨%) من الميزانية العامة على رواتب موظفي الحكومة ومكافئاتهم، وتبقى نسبة قليلة للاستثمار. فعلى سبيل المثال خصص (٦٨%) من الميزانية العامة لسنة (٢٠٢٣) لرواتب الموظفين، في وقت يجب ألا تتجاوز هذه النسبة بحسب معيار البنك الدولي (٣٥%).

٨. البطالة وهجرة الشباب إلى خارج البلاد: تجاوزت نسبة البطالة (١٦%)، ما أدى إلى موجة هجرة غير مسبوقة، تُظهِر البيانات والإحصائيات أن (٤٥ألف) شخص يغادرون الإقليم سنويا، وأكثرهم شباب متعلمون ومهرة. فهذه الهجرة لا تُضعف القدرة البشرية فحسب، بل تُضعف أمل الشباب في النظام الموجود حاليا.

وقد انقسم البحث على محورين رئيسين:

الأول: خاص بتحليل نمط بناء الأحزاب التنظيمي، عرض لهيكل الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان، كي يتسنى لنا التعرف على مدى ملاءمة هذا النمط من الهيكل الحزبي مع التغييرات والتطورات التي حدثت – وتحدث - في بيئة العمل السياسي في إقليم كوردستان.

الثاني: خاص بالنصوص القانونية وتحليلها، ولا سيما قوانين تنظيم الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، لبيان محاسنها ومساوئها.

المحور الأول:

تقييم الهيكلية التنظيمية للأحزاب، ومدى ملاءمتها للعمل السياسي في الوقت الراهن:

تواجه الأحزاب السياسية باستمرار مجموعة من التحديات الجديدة في محاولتها الدؤوبة لمعايشة البيئة السياسية والاجتماعية المتغيرة باستمرار في ساحة عملها، هذه الأحزاب شأنها شأن كثير من المؤسسات الأخرى نظمت طريقة العمل التنظيمي الخاصة بها ولها جهاز ومؤسسة خاصة بها سمي (مكتب التنظيمات) وأعضاء الحزب مرتبطون ارتباطا وثيقا بهذا المكتب. وهذا يعنى أن أي تغيير في هذه الهيكلية صعب المراس، هيكلية تَعَوَّدت عليها الأحزاب مدة طويلة. جدير بالذكر أن فرص البقاء والتطور والنماء - في علم السياسة – تكتب أكثر للمؤسسات التي تستطيع الاستجابة للمتغيرات والتأقلم مع المستجدات والظروف الجديدة، على عكس ذلك فإن المؤسسات والمنظمات التي لا تستطيع التعامل مع المستجدات والظروف الجديدة والتفاعل معها بصورة سلسة فإنّ فرص تطوّرها ونمائها وبقائها محالة(١).

إن التغييرات التي حدثت في العراق وإقليم كوردستان أدت إلى تقدم كبير، حيث ألقت بتحديات عدة أمام الأحزاب السياسية، ينبغي التعامل معها، أحد أهم هذه التحديات عبارة عن البيئة الداخلية والهيكل التنظيمي للأحزاب، هل هذا البناء التنظيمي مناسب لهذه المرحلة وللزمن الحالي؟ فما كتب من الأدبيات حتى الآن عن الأحزاب السياسية عبارة عن تأريخ ظهورها وتأسيسها والنضال المسلح لها(٢)، لكن المساحة التي بقيت حتى الآن ولم يكتب عنها الكثير فهي التغيير في هيكلية الأحزاب، والسؤال المطروح هو: هل ظلَّ هذا الهيكل التنظيمي العمودي المتدرج (الهرمي) مؤاتيا وضروريا للعمل السياسي في الوقت الراهن؟

لقد هَيمَنَ على كثير من الأحزاب السياسية الكوردية حين تشكيلها طابع الهيكل التنظيمي العمودي، والأشخاص الذين أدّوا الدور المحوري في تلك الأحزاب هم النخبة السياسية، فهذا الطراز من التنظيم للعمل السياسي وبرنامج العمل الحزبي (الأجندة الحزبية) طغى على كثير من الأحزاب الكوردية. والطابع التنظيمي لهذه الأحزاب قريب إلى حد كبير من النمط التنظيمي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي سابقا وفي دول أوروبا الشرقية(٣). والأحزاب الكوردية نظرا لكونها في فترة النضال المسلح في الجبال طُبِعت تنظيماتها بطابع عسكري، ارتأت هذا النمط العمودي لتنظيم العمل السياسي لها ورأت أنها الأقرب والأنسب لعملها. وفي هذا الهيكل العمودي فإن النخبة السياسية والعسكرية صبّت كل اهتماماتها على نوع من المركزية والسيطرة والوصول إلى كل التنظيمات والمراكز والفروع واللجان والقطاعات والمنظمات والخلايا الحزبية (وهذه المصطلحات عبارة عن الهيكل التنظيمي لتلك الأحزاب) (٤). فالأحزاب سابقا عنيت عناية أقل ببناء مكونات المستويات والطبقات المتوسطة وبناء قاعدة جماهيرية.

أما في السنوات الأخيرة وبعد مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المتتالية، فأدركت الأحزاب السياسية في الإقليم أن العمل التنظيمي في عالم الدمقراطية والجو التعددي يحتاج إلى تغيير أساليب العمل وتغيير الهيكل التنظيمي، بمعنى آخر إن العمل السياسي والأولويات وبرامج العمل السياسي في عالم تسوده الدمقراطية والانتخابات بحاجة إلى طريقة جديدة للتنظيم(٥). هنا يثار تساؤل يحمل النقاش، هل الدور الذي يضطلعه الهيكل الكلاسيكي التقليدي للحزب مناسب للعمل السياسي في الوقت الراهن؟ وهل أدركت الأحزاب الكوردية الحقيقة التي تومئ إلى أن التخلي عن التشكيلة العمودية والتوجه التدريجي نحو تشكيلة أفقية، يصب في مصلحتها؟

جدير بالذكر أن دراسات أجريت في هذا المجال عن البقاء على الهيكلية التقليدية القديمة للأحزاب السياسية أو التحول عنها، ولا سيما في دول أوروبا الشرقية أثناء انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي(٦). يشير بعض الباحثين إلى أن الأحزاب التي ليست لها هيكلية وتنظيم متين فإن انتصاراتها آنية وفوزها مؤقت قصير الأمد، في المقابل رأى آخرون أن الأحزاب القوية التي تمتلك هيكلية راسخة متينة هي أيضا لا تستطيع ضمان الفوز في الانتخابات. ففي الوقت الحالي يمكن أن تكون لشهرة الشخصيات والقادة وسمعتهم وصَيْتِهم أهمية، ولمؤسسة إعلامية متينة ومؤثرة دور، ولبناء مصلحة مادية للأعضاء والعنصر الاقتصادي شأن، لكنْ فوق كل هذا يمكن أن تكون إعادة صياغة هيكلية الحزب حسب الدوائر الانتخابية عنصرا قويا وثيقا(٧). وهذا ربما يؤدي إلى وصول النخبة السياسية في الحزب إلى حقيقة مفادها أنهم لا يحتاجون إلى تلك الهيكلية الشائكة المعقدة للعمل السياسي ولم تعد تنفعهم.

نناقش في هذا البحث اتجاهين مختلفين من التفكير صارا محل نقاش في أروقة الأحزاب الكوردية، اتجاه يرى أن واقع التقدم الاجتماعي الكوردي يحتاج هذا النوع من الهيكلية العمودية (الهرمية) التدرّجية في الوقت الحالي، أما الاتجاه الثاني فيرى أن تجاوز هذا النمط من التنظيم مطلب معاصر وأن التغيير في الهيكل التنظيمي للأحزاب من الهيكل العمودي إلى الأفقي ضرورة ملحة وأساسية.

أولا: نمط الهيكل العمودي – الهرمي:

إن هذا النوع من التفكير داخل الأحزاب يعني أن اتجاها قويا داخلها يعتقد أن فئة قليلة تؤيد تغيير هيكلية الحزب من السّلم العمودي إلى البناء الأفقي. وبعد مراجعة سريعة على احتمالية التغيير في تنظيم الأحزاب السياسية، فمن الممكن أن نقر في الوقت الراهن أن الأحزاب السياسية استفادت كثيرا من البناء العمودي لجمع أكبر عدد من المؤيدين والمناصرين والمصوتين وحشدهم، بل ربما هو طريقة مؤثرة لأداء النشاطات السياسية، كذلك استطاعت تلك الأحزاب عبر هذه الهيكلية حشد الدعم العام للبرنامج الحزبي ورؤية الحزب ونقل المعلومات اللازمة عن القضايا الداخلية وإيصالها إلى مختلف المستويات الحزبية. يرى أحد المشاركين في الحلقة النقاشية لمجموعة التركيز – عينة البحث – أن تدخل الأحزاب في تغيير هذا البناء التنظيمي في هذا الوقت قد يكون محالا أو ربما خطيرا، لأن هذا النمط من البناء التنظيمي يحاكي الواقع الاجتماعي داخل المجتمع الكوردي، أو هو انعكاس له(٨). يقول عضو في مكتب التنظيمات في أحد أحزاب السلطة، المشارك في الحكومة: لو تأملنا البناء التوزيعي داخل المجتمع الكوردي نرى أنه بناء توزيعي عمودي على أساس العشيرة والقبيلة والعائلة، ولهذا البناء التوزيعي دور محوري، سواء خارج المدن أو داخلها ولا سيما في الأحياء الشعبية داخل المدن الكبرى، وقد استفدنا حتى الآن من هذا التوزيع الهيكلي لحشد عدد أكبر من أعضائنا وضمان الذين يصوتون لنا، فنحن نتصل برئيس العشيرة، وهو بدوره يتصل ويتواصل مع القبائل، ومن ثم مع الأسر والعوائل، وصولا إلى أفراد الأسرة فردا فردا، فنجحنا حتى الآن في أن نحول شخصا غير عضو في حزبنا داخل أسرة أن نجعله مؤيدا أو مصوتا لنا، لأن المجتمع الكوردي ما زال يبدي تقديرا عظيما لرئيس العشيرة ورب الأسرة، لا يعصون لهم أمرا، فلو استطعنا أن نقنع شخصا داخل أسرة بتأييدنا ومناصرتنا فهذا أحسن بكثير من العمل بصورة أفقية(٩). إذًا، فإن هذه الهيكلية للأحزاب بهذا النمط من التنظيم الموجود الآن الذي يعمل (عموديا) تنسجم مع واقع التقدم الاجتماعي للمجتمع الكوردي.

وقد جرى تثبيت طريقة التنظيم العمودي والمركزية في هيكلية الأحزاب، فتؤسس اللجان والأجهزة الداخلية للحزب، ويحمّلون الواجبات على مستوى المركز، وبحسب أحد المشاركين في (مجموعة التركيز) فإن العلاقة بين التشكيلات الأساسية والأحزاب الكوردية تعود إلى ولادة تلك الأحزاب حيث جرى تأسيسها على طريقة الحزب الشيوعي السوفيتي وأحزاب أوروبا الشرقية(١٠)، وهذا يعني أن الحزب من حيث التطبيق قويّ وراسخ يعطي الشرعية للتنظيم المركزي. وتتبع اليوم الأحزاب الكوردية المشاركة في السلطة وكذلك الأحزاب التي تسمى المعارضة أو التي تشارك أحيانا في السلطة، تتبع هذا النمط من التنظيم، فالأحزاب التي لها أكبر كتلة برلمانية تتباهى بمتانة تنظيماتها الداخلية ووثاقتها.

جدير بالذكر أن للسبب الاقتصادي – إضافة إلى تلك المتانة التنظيمية داخل الحزب – أهمية كبرى لبقاء هذا الطراز من التنظيم وديمومته، فاليوم تمتلك أحزاب السلطة ثروة هائلة من الأموال المنقولة وغير المنقولة، فهذه الواردات المالية أصبحت مصدرا قويا ثابتا لإدارة الأحزاب والفوز في الحملات الانتخابية وقد عادت نتائجها في الانتخابات على وفق توقعاتها، مع أن لها تأثيرا سلبيا في الدورات السابقة للانتخابات، خصوصا بالنسبة للاتحاد الوطني الكوردستاني. يرى المشاركون في (مجموعة التركيز) أن المصدر الوحيد لفوز تلك الأحزاب في المنافسات مع الأحزاب الأخرى هو حجم تلك الأحزاب وتشكيلاتها إضافة إلى الثروات التي ورثتها، كذلك فإن ذلك هو السبب الوحيد الذي استطاعت الأحزاب عبرها الحفاظ إلى حد ما على مستوى ثابت من الدعم لنفسها(١١). ويرى أحد أعضاء أحزاب السلطة أن هذا النوع من التوزيع الاجتماعي داخل المجتمع الكوردي في الوقت الراهن عزّزته المصالح الاقتصادية ووسّعت دائرته، لأن الأحزاب السياسية أدركت مبكرا أنها لا تستطيع إقناع أعضائها ومؤيديها ومصوتيها من دون توفير مصالح اقتصادية لهم أن يبقوهم لمدة طويلة متعلقين ومرتبطين بالحزب، لذلك عمدت أحزاب السلطة إلى توفير مصالح اقتصادية لأعضائها، وامتد ذلك إلى مؤيديها، منها: إعطاء الرواتب، والتعيينات، وتوزيع قطع الأراضي وبعض من المصالح الأخرى، وقد شملت في بعض الأحيان هذه الامتيازات كثيرا من العشائر والقبائل والأسر داخل المجتمع الكوردي(١٢).

من جهة أخرى فمع وجود جوانب إيجابية لمثل هذا النمط من التنظيم المعقد، لكن يوجد تفكير آخر مختلف داخل الأحزاب السياسية حول جدوى بقاء هذه الأحزاب على تلك الشاكلة من التنظيم التقليدي، الذي لم تعد الأحزاب – بحسب أحد المشاركين في مجموعة التركيز – بحاجة إليه وليس له مسوغ أساسي لبقائه في هذا الوقت(١٣)، لاحظ عضو آخر في مجموعة التركيز أن الصراع بين الجيل الجديد والجيل السابق بدأ يظهر تدريجيا وأن التغييرات متسارعة ونحن بحاجة إلى تغيير داخلي في الحزب، كي نستطيع إدراج متطلبات الجيل الجديد واحتوائها والاستجابة لها(١٤)، لكنْ ما يخص قضية احتمالية تعديل هذا الطراز التقليدي فإن رأي مجموعة من المشاركين في مجموعة التركيز يتفق على أن الحاجة ملحة إلى التغيير والتحول إلى هيكلية جديدة معاصرة مبنية على الدوائر الانتخابية(١٥). فعلى سبيل المثال توزعت محافظة السليمانية في انتخابات مجلس النواب العراقي الأخيرة على خمس دوائر انتخابية، إذاً، من الأحسن أن تكون لها خمس (مناطق، لجان) للتنظيم (في كل حزب)، وحتى لو كانت المدينة دائرة انتخابية واحدة فمن الأنسب توزيعها على الأساس الانتخابي. فهذه الهيكلية مهمة جدا للدعاية الانتخابية، حيث تحتاج الأحزاب إلى أشخاص فاعليين لإدارة حملة انتخابية فعّالة، مثلا – كما يشير إليه أحد أعضاء مجموعة التركيز -: نحتاج إلى أشخاص للمنشورات، وآخرين لتنظيم الاجتماعات، وأشخاص للتجوال في المناطق البعيدة، وللتجمع الانتخابي وغيرها. فكيف تجرى هذه النشاطات السياسية إن لم تكن الهيكلية التنظيمية على أساس الدوائر، على سبيل المثال: وضع منشور أو زيارة أسرة أو التحدث لمجموعة من الشباب، فهذه التفصيلات لا يمكن إنجازها مركزيا واعتمادا على التنظيم التقليدي السائد(١٦).

وقد اتبعت أحزاب السلطة هذا النمط التنظيمي – جنبا إلى جنب التنظيم التقليدي المتبع -، يقول أحد أعضاء مجموعة التركيز: أثناء اقتراح مكتب الانتخابات هذا الطراز من التنظيم المبني على أساس الدوائر الانتخابية، لم يكن سهلا قبوله لدى مكتب التنظيمات، لكننا جعلناه فيما بعد أمرا قائما بحكم الواقع وقد تعودنا عليه الآن، وله دعم ومناصرة على المستويات العليا داخل الحزب(١٧).

يُذكر أن تغيير هذه الهيكلية في الوقت الحالي يتعلق بمستوى التقدم الاجتماعي ويصب في مصلحة الأحزاب إلى حد ما، لكنْ ينبغي ألّا ننسى أن حلّ التنظيم التقليدي في هذا الوقت يؤدي إلى عواقب وخيمة، فبرأي عضو ذي مسؤولية كبيرة داخل أحد أحزاب السلطة إن التغيير الجوهري في هيكلية الحزب وإعادة تنظيمها ربما يؤدي إلى خسارة شريحة كبيرة من مصوتينا(١٨). يرى قادة الحزب أن الكوادر المتوسطة والأعضاء المعمّرين في الحزب بالدرجة الأولى، مرتبطون بالحزب دوما، لا لأجل قادة الحزب ولا لأجل برامج عمله السياسي لفترة محددة، وإنما يتطلعون إلى الاستمرارية والعمل مع أسرة سلطت هيمنتها على الحزب منذ بداية تأسيسه، ويريدون الحضور يوميا في اللجان أو الفروع الحزبية أو في أحد المقار الحزبية، وأمضوا عمرا طويلا مع الحزب، واليوم يستحيل أن تعلم هؤلاء نوعا آخر من العمل التنظيمي مغايرا للسابق، وإن أي تغيير أو تعديل أساسي في التنظيم التقليدي يؤدي إلى خسارة الجيل السابق(١٩). وفي وقت قد يتغير تشكيل الحزب وهيكليته، لكن يظل هذا التنظيم التقليدي يعطي ثماره للأحزاب، فعلى سبيل المثال يبقى هذا النوع من التوزيع والتنظيم والترابط أداة فعالة ومهمة لحشد الأعضاء والمؤيدين مباشرة، الذين أصبحوا أداة رئيسة للحزب أثناء الانتخابات للاستعداد والتجمع وضمان المصوتين له في منطقة معينة. فضلا عن ذلك تستطيع الأحزاب عبر هذا النمط من التنظيم والهيكلية مراقبة الأحداث والمستجدات عن كثب. والأهم من ذلك أن هذا الطراز التنظيمي حافظ على آيديولوجية الحزب وهو محركها بين صفوفه، ومن الجانب التطبيقي والتنظيمي يستحيل أن تحافظ الأحزاب بصورة مستمرة على تلك العلاقة من دون هذه الهيكلية التنظيمية، ولا يستطيع أعضاء الأحزاب في كثير من الأحيان أن يبقوا على التواصل مع الأعضاء الآخرين والمؤيدين والمصوتين لها – من دون هذا البناء التنظيمي التقليدي - كي يبذلوا كل ما بوسعهم لمواجهة التحديات والعراقيل، وأن يضعوا مسؤولياتهم على عاتقهم ويؤدوها على أحسن وجه.

ثانيا: النمط التنظيمي المعاصر:

يعد النمط الثاني مغايرا للنمط السابق السائد، إذ تؤسس الأحزاب من جانب النخبة، وتنتخب اللجان المركزية أو القيادية، أي تؤسس النخبةُ المؤسسةُ الحزبَ، وليس شرطا - لكسب الأعضاء والمؤيدين - الالتزام المطلق بمنهج الحزب، بل يبقون مؤيدين وأصدقاء للحزب، يناصرون الحزب أثناء الحاجة إليهم كأثناء الحملات الانتخابية وعند إقامة بعض النشاطات الحزبية هم يؤيدون سياسة الحزب.

إن النقطة الأساس التي تميز هذه الأحزاب عن مثيلاتها التي أشرنا إليها أعلاه، أن العلاقة بين الحزب وأعضائه ومؤيديه تطورت ونمت بصورة مغايرة قريبة من التنظيم الأفقي. مثلا، (حركة التغيير) ما بين سنة (٢٠٠٩ إلى ٢٠١٦) تعد نوعا من الأحزاب الانتخابية، أي: إن الحزب ركّز على برامج العمل لمدة أربع سنوات، كما يقول أحد المشاركين في مجموعة التركيز: إن حركة التغيير امتلكت الروابط الرئيسة في تكوين الأحزاب، مستخدمة إياها في تنظيم الأمور الداخلية للحركة، ونسّقت تنظيماتها على أساس الدوائر الانتخابية(٢٠). كان الأعضاء والمؤيدون للحركة بقوا بشكل مؤثر على صورة مشجعين ومؤيدين علنيين أو مخفيين، ومن حيث الحجم والعضوية يوجد اختلاف كبير بينها وبين الأحزاب الأخرى، أما من حيث علاقات الأعضاء (إدارة النظام الحزبي وتأثير الصراع بين النخبة السياسية) فلا فرقَ كثيرٌ بين الحركة وبين الأحزاب التقليدية الأخرى.

ولما توجهنا نحو التنظير والتأصيل والبناء الآيدولوجي للحركة، فرؤيتها نحو تنظيم حزبي سياسي تختلف اختلافا جوهريا مع الأحزاب التقليدية السابقة، أشار إلى ذلك أحد أعضاء مجموعة التركيز قائلا: إن تركيز (حركة التغيير) كان على الروابط الرئيسة للحزب، وفي تنظيمات القاعدة الجماهيرية كانت حركة جماهيرية أكثر من كونها شيئا آخر، أي: لها أصدقاء ومؤيدون كُثر(٢١). وهذا يُظهر الحركة في ثوب حركة معاصرة مكونة من شخصيات متذمرة ساخطة عن سياسة الأحزاب الأخرى وسلطتهم، محاولين إيجاد بديل مختلف تماما لا لإدارة الحزب فحسب بل للسلطة أيضا.

جدير بالذكر أن الأحزاب السياسية المعاصرة تفتخر بتشكيلاتها وهيكليتها الداخلية والمناطقية لها، لأنها آلية مهمة للحفاظ على مكانتها وثقلها، على سبيل المثال: (حركة التغيير) حصلت في دورتين انتخابيتين: (٢٠٠٩)، على (٢٥) مقعدا، (٢٠١٣) على (٢٤) مقعدا من أصل (١١١) مقعدا، لكن الدعم الجماهيري لم يبق إلا مدة قليلة، مع أن تراجع الحركة وانتكاستها لم يكن مرتبطا بهيكلية الحزب فقط، بل يتعلق أيضا بسياسة الحزب في المشاركة في التشكيلة الوزارية بين السنوات (٢٠١٣-٢٠١٦)، لأنها لم تستطع تطبيق حزمة الإصلاح التي وعد مؤيديها بها، فضلا عن الأداء غير الفعال لكوادرها داخل الحكومة والذي أدى إلى إضعاف الحركة وتقهقرها، إضافة إلى الخلافات الداخلية والإدارة غير الفعالة لقادة الحركة بعد وفاة مؤسسها السيد نوشيروان مصطفى.

من جانب آخر، ومن ضمن النمط المعاصر للهيكلية الحزبية، يُعرِّف كل من (حراك الجيل الجديد) و(تيار الموقف) نفسيهما بأنهما أحزاب المصوتين، حتى أنهما لا يمتلكان الروابط الرئيسة للحزب ولكل واحد منهما مقر واحد فقط(٢٢)، ونظرا لقلة أعضائهما والحدود الداخلية لتشكيلتهما يمكن تصنيفهما (أحزاب الكوادر) لا غير، وهذا يعني أن الأعضاء الرئيسين قليلون ومعروفون، أما الأصدقاء والمتعاطفون والمؤيدون فهم كُثر، ويصوتون للحزب أثناء إجراء الانتخابات ويشاركون في بعض النشاطات والتجمعات والتظاهرات المؤيدة للحزب.

عموما، إن لتطبيق هذا الطراز من التنظيم المعاصر محاسن عدة وجوانب إيجابية، مثلا: تمتلك الأحزاب هيكلية غير رسمية تحولت إلى فضاء دمقراطي لا التزام فيه - كما في النظام التقليدي السابق - إلى حد ما، ومن الممكن أن يجد المصوت والمؤيد للحزب مَن يشاركه في الرأي ويُنظموا أنفسهم عبر الوسائل المتاحة أمامهم، لكن يجب الإقرار بحقيقة مفادها أن فضاء كهذا لم يَنْمُ ولم يتطوّرْ في المجتمع الكوردي، كما أشار إلى ذلك أحد المشاركين في مجموعة التركيز قائلا: إن الثقافة السياسية لم تتطور بقدر كافٍ يجعل هذا النمط الأفقي من التنظيم الحزبي نمطا مستساغا معمولا به، حتى أن الأحزاب السياسية تشكلت بالنمط العمودي، مثلا: تشكل الحزب الدمقراطي الكوردستاني فانشق عنه الاتحاد الوطني الكوردستاني، وجماعة العدل انشقت عن حركة (يَكْبُون)، وخط الإصلاح انشق عن الاتحاد الوطني الكوردستاني فأنشؤوا بعدها حركة التغيير، وجبهة الشعب انشق عن الاتحاد الوطني.. وهكذا، إذًا، لا وجود لحزب سياسي أُنْشِئَ بصورة أفقية ونتيجة لنماء الثقافة السياسية والاجتماعية(٢٣)، جدير بالذكر أن (حراك الجيل الجديد) يَعُدّ نفسه نمطا جديدا لم ينشق عن أي حزب آخر، مع أن بعضا من أعضائه البارزين كانوا في الأحزاب الأخرى سابقا.

إضافة إلى كل ما سبق ذكره، ينبغي الإشارة إلى أن تثبيت هذا النمط وترسيخه يؤدي إلى نتيجتين سلبيتين تنعكسان على الأحزاب، وتؤثران فيها:

الأولى: تفقد الأحزاب مصادر قيمة للمعلومات يمكن الاستفادة منها لصياغة برامج عملها وللتواصل أيضا، فلا تستطيع - في هذه الهيكلية الجديدة - الاستفادة من الأفكار الإبداعية لأعضائها.

والثانية: تخفق الأحزاب في ترسيخ الهوية العضوية لأعضائها ومؤيديها، وهذا يؤدي إلى عدم إجراء محادثات وتبادل آراء حقيقية مع الأعضاء والمؤيدين أو إشراكهم في صياغة برنامج العمل السياسي والاستراتيجي للحزب، فضلا عن ذلك لا تستطيع الأحزاب توفير أي مصالح اقتصادية لأعضائها ومؤيديها في الوقت الحالي، لذلك فإن الإبقاء على ولاء المصوتين ثابتا أمر مستحيل صعب المنال.

المحور الثاني:

قانون تنظيم العمل السياسي للأحزاب السياسية

قانون تنظيم العمل السياسي للأحزاب السياسية

إنّ تأسيس الحزب السياسي وتنظيم عمله ونشاطاته في إقليم كوردستان نُظِّمَ بموجب قانون أحزاب إقليم كوردستان المرقم (١٧ لسنة ١٩٩٣)، أما في العراق فقد نظّمه قانون الأحزاب السياسية المرقم (٣٦ لسنة ٢٠١٥)، والسؤال المطروح هنا: أي من هذين القانونين يُطَبَّق على الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان؟

مما لا شك فيه أن أي حزب ينوي المشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي، ينبغي أن يعقد مؤتمرا تأسيسيا يوفّر فيه المستلزمات القانونية بناء على قانون الأحزاب السياسية في العراق، بمعنى آخر يجب أن تكون إجراءاته القانونية بموجب هذا القانون لا غيره، وفي الوقت نفسه يجب أن يوفّر الحزب المتطلبات القانونية الواردة في قانون الأحزاب في إقليم كوردستان وينظم أموره وأوضاعه القانونية بموجب ذلك القانون، ووجود هذين القانونين وتطبيقهما في آن واحد خلق صعوبات مالية وإجراءاتية للحزب السياسي، لأنه بحاجة إلى أن يعقد مؤتمرين تأسيسيَّيْن ويدفع رسومات التسجيل مرتين، فضلا عن إجراءات مكررة أخرى شكّلت عبئا على كاهل الأحزاب.

جدير بالذكر أنه قد يكون من غير الممكن دستوريا حلّ إشكالية وجود قانونين أحدهما في الحكومة الاتحادية والآخر في حكومة الإقليم، بأن تُعطى طبيعة اتحادية أو إقليمية للقانون، مع أن المادة (١١٥) من الدستور جعلت بالإمكان تصنيف قانون الأحزاب من ضمن قوانين الأقاليم، لكن نظرة فاحصة في القانون وتأثيره والإطار التنفيذي له توصلنا إلى قناعة أن هذا القانون له طبيعة اتحادية (فدرالية) أكثر من كونه ذا طبيعة إقليمية (أقاليم)، والدليل على ذلك أن قانون الأحزاب السياسية العراقي يجري تطبيقه – شأنه شأن الحكومة الاتحادية – في إقليم كوردستان، من دون الحاجة إلى إصدار قانون تنفيذي له.

بناء على ما تقدم ذكره، نصل إلى نتيجة مفادها:

أن وجود قانونين لتنظيم عمل الأحزاب السياسية يشكل صعوبة مالية وإجراءاتية لها ويؤدي إلى خلاف وتعارض في أحكامهما، ولمعالجة هذه الإشكالية وهذا الخلاف نقترح ما يأتي:

أولا: أن يصدر قانون جديد في إقليم كوردستان، يراعي المعايير الدولية لتنظيم عمل الأحزاب السياسية، ويضاهي القانون الموجود في العراق، أو أكثر تقدما منه. ويكون تأسيس كل حزب في إقليم كوردستان وعمله ونشاطاته بموجب هذا القانون الجديد، والأحزاب السياسية التي تشارك في انتخابات مجلس النواب العراقي وانتخابات مجلس المحافظات تسجل نفسها في دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية من دون الحاجة إلى إعادة الإجراءات، ويكون تسجيلها في الإقليم هو الأساس في كونها مرخصة ومسموحة بالمشاركة في الانتخابات العراقية.

ثانيا: إلى أن يصدر هذا القانون الجديد، نقترح العمل بالقانون الموجود في العراق، وفي حال إذا كان الإقليم مصرا على أن يكون له قانونه الخاص لتنظيم الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان فنقترح أن لا يكرر أي حزب مؤسس بموجب القانون الاتحادي المشار إليه، إجراءات التأسيس مرة أخرى، ويكون مؤسسا ومرخصا له أيضا بموجب القانون الموجود في الإقليم، كذلك الحال فيما يخص أي حزب مؤسس بموجب قانون الإقليم، فيكتفى بتسجيله في بغداد بحسب القانون الاتحادي المذكور، من دون الحاجة إلى إعادة إجراءات التأسيس.

أولا: من يشرف ويتابع عمل الأحزاب السياسية ونشاطاتها؟

إن السلطة التنفيذية بموجب قانون الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان متمثلة بوزارة الداخلية ومجلس الوزراء، هي الجهة المشرفة والرقابية على تأسيس الحزب السياسي وعمله ونشاطاته. جدير بالذكر أن خطورة إسناد مراقبة عمل الحزب السياسي إلى السلطة التنفيذية تكمن في أن هذه السلطة التنفيذية تشكل من طرف الحزب الفائز في الانتخابات وتدار من جانبه، لذلك قد تُستخدَم هذه السلطة سلاحا ضد الأحزاب المنافسة لتعزيز الحزب الفائز وتقوية نفوذه، ويؤدي في النتيجة إلى الاحتكار وخلق أحزاب دكتاتورية متسلطة منفردة بآرائها وحدها. أما بموجب قانون الأحزاب السياسية العراقي، فإن مهمة الإشراف والرقابة والمتابعة على تأسيس الحزب السياسي ونشاطاته منوطة بدائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهذه المفوضية هيئة مستقلة يختارها مجلس النواب وهي مسؤولة أمام السلطة التشريعية، لكن لا هيمنة لأي سلطة عليها. جدير بالذكر أن مفوضي هذه المفوضية ومنذ (٢٠١٩) كلهم من القضاة ويُرشَّحون من لدن السلطة القضائية ويُصوَّت عليهم في مجلس النواب(٢٤)، وربما يقصدُ المشرع من جعل أعضاء مجلس المفوضين من القضاة وأعضاء من السلطة القضائية كي تكون هذه المفوضية قوية وصامدة أمام السلطة التنفيذية وألا تقع تحت هيمنتها. جدير بالذكر أن كل هذه الإجراءات تعطي طمأنينة نسبية للأحزاب السياسية بأنها تعامل معاملة عادلة، وتقطع الطريق أمام أي حزب سياسي من احتكار مبادئ المنافسة والصراع السياسي لأجل مصلحته أو يستخدمها ضد منافسيه. ونقترح نحن بدورنا أن تشرف وتمارس الرقابة على الأحزاب السياسية هيئة مستقلة منتخبٌ أعضاؤها في البرلمان، وتكون مسؤولة فقط أمامه.

ثانيا: الضمان القانوني للحزب السياسي:

إنّ قرار تأسيس الحزب السياسي وإعطاء الترخيص له أو رفضه، في إقليم كوردستان، محصور في مجلس الوزراء وهو الجهة التي لها القرار النهائي بهذا الصدد، لكن لهذا الحصر مخاطر، منها:

١. من الناحية الفنية والتقنية يواجه الحزب السياسي مصاعب شتى وعراقيل متعددة، لأن الوزير ربما ليست له معرفة كافية ولا يعرف شيئا عن الجوانب الفنية لتأسيس الحزب السياسي، هذه من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن يصدر القرار الحاسم رئيس الوزراء نفسه من دون عرض الموضوع على مجلس الوزراء.

٢. من الناحية القانونية، يضر هذا الأمر بمبدأ المساواة في المنافسة السياسية، وربما يستخدم الأمر سلاحا ضد المنافسين السياسيين السابقين والحاليين.

إضافة إلى ذلك، إن قرار مجلس الوزراء برفض تأسيس حزب ما، قابل للطعن أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز، كذلك الحال بالنسبة لمعاقبة الحزب أو حله إذ يجري ذلك بناء على طلب وزارة الداخلية ويصدر القرار من المحكمة، وقرارها قابل للطعن أمام الهيئة المذكورة التي أشرنا إليها(٢٥).

تبيّن لنا مما سبق، أن السلطة التنفيذية إما تكون المقررة، وإما هي المنافسة فيما يخص تأسيس الحزب السياسي أو معاقبته أو حله، ومن جهة ثانية فالطعن في قرار رفض تأسيس حزب أو الترخيص له أو معاقبته أو حله يقَدّم لدى الهيئة العامة(٢٦).

إن عدم التكافؤ والاتزان بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في إقليم كوردستان، والتأثير المستمر للأولى في الثانية، فضلا عن ضعف الهيئة العامة المشار إليها، سواء من حيث التشكيل أو من حيث الاستقلالية، يثير الشك بأن للسلطة التنفيذية تأثيرا في القرارات التي تصدر في هذا الشأن.

أما في الحكومة الاتحادية، كما أسلفنا، فإنّ دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية هي التي تعطي الترخيص لتأسيس الحزب السياسي، وقرار هذه الدائرة قابل للطعن لدى الهيئة القضائية الانتخابية (محكمة مختصة)، وقد تأسست هذه المحكمة بموجب قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المرقم (٣١ لسنة ٢٠١٩)، وقرار هذه الهيئة قابل للطعن أمام المحكمة الاتحادية العليا، كذلك الحال فيما يخص قرار معاقبة الأحزاب السياسية أو حلها الصادر من الهيئة القضائية الانتخابية فهو قابل للطعن أيضا أمام المحكمة الاتحادية العليا(٢٧).

يظهر مما تقدم، أن إجراءات قانون الأحزاب السياسية العراقي أكثر عدلا وفيها اطمئنان أكثر للحزب السياسي، للأسباب الآتية:

١. إن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ومن ضمنها دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وكذلك المحكمة الاتحادية العليا، هيئات ومؤسسات مستقلة تتمتع بدعم السلطة التشريعية، وهذا يجعل منها صامدة وواقفة بوجه ضغط السلطة التنفيذية وألا تقع تحت تأثير هذه السلطة وهيمنتها.

٢. لم تكن السلطة التنفيذية الجهة المقابلة أو الخصم في موضوع إعطاء الترخيص للحزب السياسي ولا في موضوع معاقبته أو حله، ما أدى إلى صون القرارات وحمايتها وتجسيد مبدأ المساواة في التعامل مع الأحزاب السياسية.

ثالثا: حقوق العضو في الحزب السياسي وواجباته:

إن العضو في الحزب السياسي تقع على عاتقه واجبات تجاه حزبه، كذلك فإن له حقوقا فيه، كحق المشاركة في الندوات والسمينارات والتصويت وصنع القرار والترشيح للمراكز الحزبية والمناصب الإدارية في الدولة.

والسؤال المثار في هذا الصدد هو: ما الضمانات التي تكفل حفظ حقوق الأعضاء وحمايتها في الأحزاب السياسية؟ بتعبير آخر: ما الضمانات القانونية لحماية حقوق أعضاء الحزب السياسي أمام قرارات حزبه؟

حقيقة الأمر أن هذا الموضوع لم يرد ذكره وتناوله بوضوح لا في قانون إقليم كوردستان المذكور ولا في قانون الحكومة الاتحادية المشار إليه سابقا. في قانون الحكومة الاتحادية يمكن توجيه هذا الموضوع إلى دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية، أي: يمكن للعضو في الأحزاب السياسية أن يطالب بحقه عبر هذه الدائرة، لكن هذا الإجراء ربما لا يجدي نفعا ولا تأثير له، لأن عضوا بسيطا اعتياديا في الحزب يصعب عليه الوصول إلى هذه الدائرة وإيصال صوته إليها، من جانب آخر يمكن أن ترد هذه الدائرة الطلب بحجة (عدم الاختصاص). ولسد هذه الثغرة وردم هذه الفجوة لأجل حماية حقوق الأعضاء والنظام الداخلي للحزب السياسي، نقترح ما يلي:

أثناء تناولنا سابقا مسألة الرقابة على الحزب السياسي ومتابعة نشاطاته، اقترحنا تأسيس هيئة مستقلة لهذا الغرض، وتُشكِّل هذه الهيئة دائرة أو لجنة مختصة للمتابعة والإشراف والرقابة وحماية النظام الداخلي للأحزاب السياسية، وتُقدَّم الطعون على قرارات الحزب السياسي أمام هذه الدائرة أو اللجنة المختصة، وتكون قرارات هذه اللجنة قابلة للطعن أمام الهيئة القضائية الانتخابية. وبهذا الإجراء:

١. يمكن متابعة النظام الداخلي للحزب السياسي باستمرار، للتأكد من مدى ملاءمته وتوافقه مع الدستور والقوانين المعمول بها.

٢. يحافظ على حقوق الأعضاء والمنتمين إلى الحزب السياسي، وبذلك يُعطَوْن الطمأنينة ويُمنحون الثقة، ويوضع العمل السياسي في إطار مؤسسي وقانوني أكثر ويضفي عليه طابعا مؤسسيا وقانونيا.

رابعا: موارد الحزب السياسي ونفقاته:

لقد جرى تناول موضوع الموارد ومصادر التمويل للحزب السياسي بوضوح في كل من قانون الحكومة الاتحادية وقانون إقليم كوردستان، السابق ذكرهما، وما يهمنا الآن تناول بعض المبادئ فيما يخص تمويل الحزب السياسي ونفقاته:

المبدأ الأول: مبدأ الشفافية فيما يخص موارد الحزب السياسي: وبحسب هذا المبدأ فإنّ على الحزب السياسي الكشف عن موارده ومصادر تمويله ومقدارها للجهات المعنية.
المبدأ الثاني: مبدأ تحديد سقف لأعلى نسبة الإسهام في تمويل الحزب السياسي ومصدر موارده: وبحسب هذا المبدأ يجب تحديد نسبة لا يسمح للحزب السياسي أن يأخذ أكثر من هذه النسبة من أي شخص أو متبرع(٢٨)، وهذا لأجل تحقيق مقصدين:
١. عدم السيطرة على مفاصل الحزب السياسي وقراراته والتحكم بها عبر الأموال الممولة والمتبرع بها.
٢. منع عملية غسيل الأموال وقطع الطريق أمامها، لأنه يمكن عبر التبرع غير المحدود للحزب السياسي أن تجري عملية غسيل الأموال، ولا سيما إذا كان الحزب هو الحزب الحاكم وأمامه مصادر أموال متعددة، فإنه قد يعطي العقود الحكومية لإنجاز الأعمال والمشاريع للتجار المقربين منه، وفي المقابل يعطي هؤلاء التجار قسطا كبيرا من هذه الأموال للحزب، وفي النتيجة تستخدم الأموال العامة في عملية غسيل لتعزيز الحزب وتقويته ودعمه.
المبدأ الثالث: مبدأ المعقولية والتوازن في الإنفاق في الحزب السياسي، ولا سيما في الحملات الانتخابية: وبحسب هذا المبدأ ينبغي تحديد نسبة للإنفاق يجب ألّا يتجاوزها الحزب السياسي، وذلك كي يتسنى لكل الأحزاب السياسية المنافسة فيما بينها ويصل صوت كل واحد منها ورسالاتهم إلى المصوتين. وتحدد هذه النسبة بحسب امتداد الدائرة الانتخابية ووسعتها، والكثافة السكانية، وعدد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، وبعض المعايير الأخرى(٢٩).
فضلا عن ذلك يجب اتباع مبدأ العدالة في نفقات مرشحي الحزب السياسي داخل الحزب، أي: ينبغي إلزام الحزب السياسي بألّا ينفق أي مرشح من مرشحيه أكثر من المبلغ المحدد في حملته الانتخابية، إضافة إلى أن الحزب السياسي يجب أن يتعامل معاملة عادلة ومتساوية مع مرشحيه ولا يفرق بينهم.

الخاتمة:

وصلنا في نهاية هذا البحث إلى الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

أولا: الاستنتاجات:

١. إن الهيكلية الحزبية في إقليم كوردستان اليوم في ظرف حساس، على الرغم من أن هذه الهيكلية أدت دورا مهما في بناء الاستقرار السياسي في الحقبة السابقة محققة حقوق أمة، لكن التغيير في هذه الهيكلية التقليدية وتعديلها أصبح مطلبا لدى أكثرية الأحزاب السياسية.
٢. إن الأحزاب السياسية بين اختيارين: إما تغيير الهيكلية العمودية التقليدية لها، وتصغير هذه الهيكلية وإعادة صياغتها على أساس دوائر انتخابية، وإما التحول إلى حزب انتخابي للمصوتين تكون له مجموعة نشاطات أثناء إجراء الانتخابات لا أكثر. وفي النهاية إن كلا من هذين الخيارين المتاحين أمام الحزب الكوردي قد يكون له جانب إيجابي لكن من جانب آخر يصبح خطرا عليه. والحقيقة أن الهيكلية التقليدية والتنظيم العمودي التدرجي ليس لها أهمية تذكر للمستقبل، لأنه قد يكون من المستحيل التحكم بكل هذه الجماهير الغفيرة والمؤيدين الكثر، فضلا عن ذلك يكون إرضاء الأعضاء والمؤيدين والأصدقاء والمناصرين جميعا في آن واحد أمرا صعبا في الوقت الحالي، أما تغيير الهيكلية التقليدية واتباع طراز معاصر ونمط جديد فيؤدي إلى تطور الأحزاب وتنميتهم، لكن في الوقت نفسه يؤدي إلى انكماش الحزب وتراجعه سريعا.
٣. إن وجود قانونين في كل من إقليم كوردستان والعراق يشكل عبئا ماليا وإجرائيا على كاهل الأحزاب السياسية، وبسبب الاختلاف والتعارض بين أحكام القانونين تَحْدُث مشاكلُ للمكانة القانونية للأحزاب.
٤. إن قانون الأحزاب السياسية في العراق نظم كيفية تأسيس الحزب السياسي وعمله ونشاطاته بصورة مفصلة وأكثر شمولا مقارنة بالقانون الموجود في إقليم كوردستان، وفيه ضمانات قانونية وإدارية أكثر للأحزاب السياسية.
٥. إن في القانونين الموجودين في العراق وفي إقليم كوردستان ثغرات وفجوات كثيرة فيما يخص حقوق العضو في الحزب السياسي وواجباته وحمايته أمام حزبه، كذلك الحال فيما يتعلق بنفقات الحزب السياسي ومبادئ الإنفاق ومعاييره، وهذا جعل العدالة السياسية في هذا الجانب محل نظر وموضع تساؤل.

ثانيا: التوصيات:

١. إنّ إيجاد نوع من التوازن في تعديل الهيكلية العمودية أصبح مطلبا لدى كثير من الأعضاء، لذلك من الأفضل أن تجري صياغتها بصورة يكون عدد الأعضاء قليلا، لكنّ عدد المؤيدين والأصدقاء كثير، أي: تكون الهيكلية مزيجة من البناء العمودي والأفقي.

٢. أن يوجد قانون واحد ينظم شؤون الأحزاب السياسية، وإذا كان من المقرر وجود قانونين، أحدهما للحكومة الاتحادية والآخر للأقاليم، فنقترح ما يلي:

أ. أي حزب سياسي أسِّس بموجب قانون الحكومة الاتحادية، يعترف به في الإقليم.

ب. أي حزب سياسي أسِّس بموجب قانون الأقاليم، يُكتفَى بتسجيله عند الحكومة الاتحادية من دون الحاجة إلى إعادة إجراءات التأسيس.

٣. يجب أن تكون إجراءات الإشراف على الأحزاب السياسية ومتابعتها في القانونين، متشابهتين، وإلا فإنّ الأحزاب السياسية تواجه عراقيل وصعوبات جمة، تصل إلى حد التعارض والتناقض في الإجراءات.

٤. توفير الضمانات القانونية لحماية حقوق الأعضاء أمام قرارات الحزب، وذلك عبر وضوح الأحكام القانونية وبساطة الإجراءات الإدارية، كي يتسنى لكل عضو اتباعها من أجل استرداد حقوقه.

٥. تثبيت مبدأ العدالة بين الأحزاب السياسية فيما يخص الإنفاق والمصروفات، بصورة تُحدَّد نسبة للإنفاق لا يسمح بتجاوزها في الحملات الانتخابية، كي لا يسيطر حزب سياسي وحده على توجيه المصوتين وميولهم.

٦. نوصي أن تتولى هيئة مستقلة مهمة الإشراف والمتابعة والمراقبة على الأحزاب السياسية، تنتخب هذه الهيئة من البرلمان وتكون مسؤولة أمامه فقط.

المصادر والمراجع:

1.Bednar, J. (2016). What makes some institutions more adaptable and resilient to changes in their environment than others? In Complexity and evolution: Toward a new synthesis for economics (Vol. 19, pp. 167–184).

Wills-Otero, L. (2009). From party systems to party organizations: The adaptation of Latin American parties to changing environments. Journal of Politics in Latin America, 1(1), 123–141.

2.في السنوات الأخيرة بدأت النخبة السياسية بتدوين مذكراتهم ومعايشاتهم على صورة كتب ومؤلفات وينشرونها، لكن ما بين أيدينا ليس إلا قصصا وتأريخا يحكونه لا أكثر.

3.تعليق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، وعنوان حلقة النقاش هو: "نظرة على هيكلية الأحزاب ومراكز القرار في إقليم كوردستان"، بتأريخ (٢٠٢٥/٤/٢٧)، مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية، السليمانية.

4.تعليق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، المصدر السابق.

5.الدكتور خالد عليوي العرداوي، النظام الحزبي والديمقراطية، من الإنترنت: https://law.uokerbala.edu.iq/wp/ (تاريخ الزيارة: (٢٠٢٥/٧/٢٥).

6.Karasimeonov, G. (2005). Organizational structures and internal party democracy in South Eastern Europe. GorexPress.

7. مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. (٢٠١٠). مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية.

a.(Cavatorta, F., Storm, L., & Resta, V. (Eds.). (2020). Routledge handbook on political parties in the Middle East and North Africa. Routledge.

b.Jacuński, M., Brodzińska-Mirowska, B., Pacześniak, A., & Wincławska, M. (2021). Party organization and communication in Poland. Palgrave Macmillan).

8.تعليق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، مصدر سابق.
9.مقابلة الكاتب مع عضو في أحد أحزاب السلطة، في (٣/٥/٢٥ . ٢).
10.تعليق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، مصدر سابق.
11. تعليق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، مصدر سابق.
12.مقابلة الكاتب مع عضو في أحد أحزاب السلطة، في (٥/٥/٢٥ . ٢).
13.تعليق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، مصدر سابق.
14.تعليق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، مصدر سابق.
15. تعليق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، مصدر سابق.
16.مقابلة الكاتب مع عضو في أحد أحزاب السلطة، في (٧/٥/٢٥ . ٢).
17. مقابلة الكاتب مع عضو في مكتب الانتخابات في أحد أحزاب السلطة، في .
18. مقابلة الكاتب مع عضو في أحد أحزاب السلطة، في (١٢/٥/٢٥ . ٢).
19. مقابلة الكاتب مع عضو في أحد أحزاب السلطة، في (١٥/٥/٢٥ . ٢).
20. تعليق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، مصدر سابق.
21. مقابلة الكاتب مع عضو في أحد أحزاب السلطة، في (٨/٥/٢٥ . ٢).
22. مقابلة الكاتب مع أحد أعضاء البرلمان العراقي من كتلة الجيل الجديد، في (٤/٣/٢٥ . ٢).
23. تعليق أحد المشاركين في مجموعة التركيز، وعنوان حلقة النقاش هو: "نظرة على هيكلية الأحزاب ومراكز القرار في إقليم كوردستان"، بتأريخ (١/٥/٢٥ . ٢)، مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية، السليمانية.
24. ينظر: المادة (٣)، من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، المرقم (٣١) لسنة (٢٠١٩).
25. ينظر: المادة (١٤)، الفقرة (٤)، من قانون الأحزاب السياسية العراقي.
26. تضم الهيئة العامة في محكمة التمييز أعضاء المحكمة كافة، وهي مختصة بتمييز أحكام الإعدام وفصل النزاع والتعارض بين الأحكام والقرارات الصادرة من محكمة التمييز والموضوعات التي تجعلها القوانين الأخرى ضمن إطار اختصاص هذه الهيئة. ينظر: المادة (١١) من قانون السلطة القضائية في إقليم كوردستان، المرقم (٢٣) لسنة (٢٠٠٧). جدير بالذكر أن الطعون الموجهة إلى موضوع الانتخابات في إقليم كوردستان وكذلك الانتخابات وشؤون الأحزاب في العراق، تنظر فيها هيئة قضائية تتكون من ثلاثة قضاة وتتشكل من لدن محكمة التمييز. ينظر: الفقرة (٤) من المادة (٦) من قانون انتخابات برلمان كوردستان – العراق، المرقم (١) لسنة (١٩٩٢) المعدل، وكذلك المادة (١٩) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.
27. ينظر: الفقرة (٤) من المادة (١٤) من قانون الأحزاب السياسية العراقي.
28. مبادئ توجيهية لتنظيم الأحزاب السياسية، مكتب المؤسسات الديمقراطية و حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا، وارسو، ٢٠١١، ص:٥٦.
29. ينظر: المصدر السابق، ص: ٦٠.

من نحن؟

إنّ مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية أسستها مجموعةٌ من النخبة الأكاديمية والصحفيين والمثقفين في (٢٤ . ١/٩/٢)، تسعى هذه المؤسسة كمركز فكري بنّاء من أجل فهم مشترك، بغية بناء مستقبل مزدهر متطور لإقليم كوردستان والعراق، وذلك عبر إجراء البحوث والدراسات وعقد الحوار لتسوية الأزمات وحل الخلافات.

الرؤية:

إن مؤسسة رؤية للدراسات الاستراتيجية مصدر موثوق للمعلومات وجسر تواصل بين الباحثين والأكاديميين والسياسيين والمجتمع المدني والمواطنين من جهة ومراكز صنع القرار من جهة ثانية، بغية بناء مستقبل مزدهر متنامٍ في إقليم كوردستان والعراق.

الرسالة:

- تعزيز ثقافة مشاركة المواطنين في صنع القرار لأجل العمل على تحقيق حكم رشيد.
- إجراء البحوث في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وإعداد الخطط الاستراتيجية بغية الإسهام في تطوير البلاد ونمائها.
- عقد حوارات بناءة ومثمرة لدراسة مشكلات المجتمع.
- دراسة العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحليلها، كذلك دراسة العلاقة بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كوردستان والمحافظات.
- إجراء البحوث والدراسات في مجال البيئة والتغيير المناخي.

Vision Foundation
for Strategic Studies

+964 772 330 0005
info@vfssiq.org
www.visionfoundationiq.org
Sulaymaniyah, Ashty, Opposite to Azadi Park

visionfoundationiq